مدفوعة بتضاعف الإنفاق على الدعم الإنشائي بنسبة 194٪

فاتورة دعم المواد التموينية تقفز 81٪ إلى 90,5 مليون دينار في 4 أشهر

- دعم المواد الإنشائية زاد بـ 41,6 مليون دينار إلى 63 مليوناً من يناير حتى أبريل
- يناير سجل أعلى معدل إنفاق على دعم المواد الإنشائية.. بقيمة 18,7 مليون دينار
- 25,3 مليون دينار دعم المواد الغذائية والتموينية الأساسية.. بتراجع نسبته 6٪
- مارس سجل أعلى معدل إنفاق على دعم المواد الأساسية بواقع 9,3 ملايين دينار

طارق عرابي

كشفت بيانات رسمية اطلعت عليها «الأنباء» إن قيمة فاتورة إنفاق الحكومة على دعم المواد التموينية والإنشائية تشهد تزايدا ملحوظا، بعدما ارتفعت بنسبة 81٪، بما قيمته 40,6 مليون دينار لتبلغ نحو 90,5 مليون دينار في أول 4 أشهر من العام المالي الحالي (2022)، مقارنة بحجم انفاق على ذات الجانب بلغ 49,9 مليون دينار عن الفترة ذاتها من 2021.

وأظهرت البيانات أن غالبية تلك الزيادة جاءت مدفوعة بصورة رئيسية بالارتفاع الملحوظ في دعم المواد الإنشائية، ناهيك عن زيادة دعم الحليب ومغذيات الأطفال، فيما كان لافتا تراجع الانفاق على دعم المواد الغذائية الأساسية بنحو 1,6 مليون دينار.

وتفصيليا، أظهرت الأرقام ارتفاع الإنفاق على دعم المواد التموينية والإنشائية المقدمة للمواطنين المستحقين، إذ زاد بنسبة تتجاوز 194٪ بما قيمته 41,6 مليون دينار خلال الفترة من يناير حتى نهاية أبريل 2022، حيث بلغت قيمة ذلك النوع من الدعم خلال تلك الفترة نحو 63 مليون دينار، مقارنة بـ 21,4 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وسجل شهر يناير الماضي أعلى معدل انفاق على دعم المواد الإنشائية، إذ بلغت 18,7 مليون دينار، مقارنة بـ 5,1 ملايين دينار عن شهر يناير 2021، فيما سجل شهر فبراير 2022 ثاني أعلى معدل إنفاق بواقع 16,5 مليون دينار مقارنة بـ 5,6 ملايين دينار في فبراير 2021، وحل شهر مارس ثالثا بـ 15,3 مليون دينار مقارنة بـ 5,3 ملايين دينار في مارس 2021، وجاء شهر أبريل رابعا بـ 12,5 مليون دينار مقابل 5,4 ملايين دينار في أبريل 2021.

وشهد الإنفاق على الدعم المقدم للمواد الغذائية والتموينية الاساسية من الأرز، والسكر، والحليب البودر، والزيت النباتي، ومعجون الطماطم، والدجاج، والعدس، والطحين خلال الفترة من يناير حتى نهاية أبريل من العام الحالي تراجعا بنحو 6٪ بما قيمته نحو 1,6 مليون دينار ليبلغ نحو 25,3 مليون دينار مقارنة بـ 26,9 مليون دينار عن الفترة ذاتها من 2021.

وأظهرت الأرقام أن شهر مارس 2022 سجل أعلى معدل انفاق على دعم المواد الأساسية بواقع 9,3 ملايين دينار مقارنة بـ 5,9 ملايين دينار في مارس 2021، يليه شهر أبريل بواقع 5,9 ملايين دينار، مقارنة مع 8,8 ملايين دينار في أبريل 2021، ثم شهر فبراير 2022 بواقع 5,8 ملايين دينار مقارنة بـ 3,5 ملايين في فبراير 2021، بينما سجل يناير 2022 نحو 4,3 ملايين دينار مقارنة بـ 8,7 ملايين في يناير 2021.

وارتفع الدعم المقدم لحملة البطاقات التموينية على الحليب ومغذيات الأطفال بنسبة 37,5٪ بما قيمته 600 ألف دينار خلال أول 4 أشهر من عام 2022 حيث بلغت قيمته نحو 2,2 مليون دينار مقارنة بـ 1,6 مليون دينار دعما أنفق على تلك السلع خلال الفترة ذاتها من 2021.

وسجل شهر مارس الماضي أعلى معدل انفاق على دعم الحليب ومغذيات الاطفال بواقع 690 ألف دينار مقابل 307 آلاف دينار في مارس 2021، بينما سجل شهر أبريل نحو 598 ألف دينار مقابل 434 ألف دينار في أبريل 2021، وسجل شهر يناير نحو 577 ألف دينار مقابل 543 ألف دينار في يناير 2021، بينما سجل شهر فبراير 386 ألف دينار مقابل 330 ألف دينار في فبراير 2021.

وتأتي الزيادة في مبالغ الدعم بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والانشائية الذي باتت تتحمله وزارة التجارة والصناعة في إطار سعيها لتوفير السلع والاحتياجات الأساسية المدعومة بنفس أسعارها السابقة ومن دون أن تثقل كاهل المواطن، خاصة أن وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان كان قد أكد في اكثر من مناسبة أن المواطن لن يشعر بأي زيادة في أسعار المواد الإنشائية والتموينية المدعومة، إذ ستتحمل الحكومة فروق الأسعار الناتجة عن زيادة كلفة الشحن أو غيرها، في ظل تداعيات الحرب الروسية ـ الأوكرانية، وأن هناك خططا استراتيجية لضمان تدفق السلع والمواد الغذائية واستقرار أسعارها.

يذكر أن إجمالي قيمة الدعم المنصرف للعديد من المواد التموينية التي تقدمها وزارة التجارة للمواطنين من خلال البطاقة التموينية، بلغ خلال العام 2021 نحو 225 مليون دينار، حيث شمل هذا المبلغ دعم مجموعة المواد التموينية التي تضم (الأرز البشاور، الزيت النباتي، الدجاج المجمد، معجون الطماطم، السكر، حليب البودرة، الطحين والعدس)، إلى جانب المواد الإنشائية المتمثلة بالاسمنت والحديد والطابوق ودعم التكييف والخرسانة والأطقم الصحية والأسلاك الكهربائية والسيراميك والبورسلان ودعم التكسية الخارجية للبناء والترميم.

249,6 ألف بطاقة تموينية

كشفت البيانات عن ان إجمالي أعداد البطاقات التموينية الصادرة للمواطنين بلغ مع نهاية شهر أبريل الماضي نحو 249,6 الف بطاقة تموين استفاد منها نحو 2,1 مليون مواطن ومواطنة.

في ظل المؤشرات الإيجابية في بورصة الكويت منذ بداية العام الحالي.. وبدعم من ارتفاع النفط لمستويات قياسية

نصف مليار دينار صافي مشتريات الأجانب بالأسهم الكويتية في 7 أشهر

- 523,1 مليون دينار استثمارات كويتية غادرت «البورصة» منذ بداية العام
- الخليجيون سحبوا استثمارات بقيمة 10,6 ملايين دينار من السوق خلال يوليو

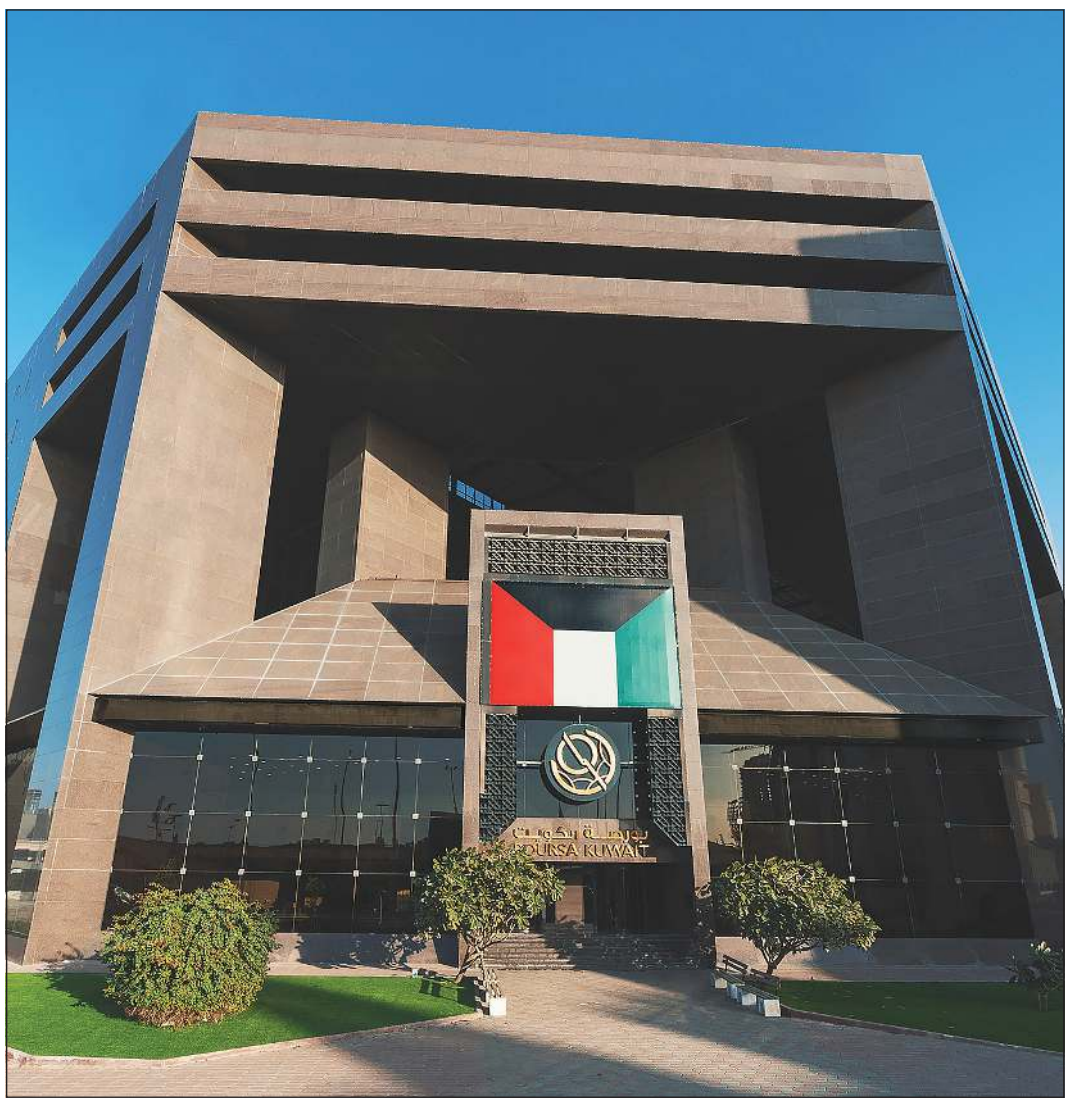

علاء مجيد

واصل المستثمرون الأجانب الإقبال على شراء الأسهم الكويتية خلال الأشهر الـ 7 الأولى من العام الحالي، وذلك مع وجود بعض المؤشرات الإيجابية التي دعمت النشاط الشرائي للبورصة منذ بداية العام ومن هذه العوامل ارتفاع أسعار النفط الكويتي إلى مستويات قياسية، وهو الأمر الذي يعكس النظرة الإيجابية للبورصة الكويتية خلال العام الحالي والفترة المقبلة.

وفي هذا السياق، كشفت البيانات الرسمية لحجم التداول في السوق الرسمي طبقا للجنسية وفئة التداول خلال الأشهر الـ 7 الماضية من العام الحالي عن مواصلة المستثمرين الأجانب تعزيز ثقتهم في بورصة الكويت من خلال قيامهم بعمليات شراء مكثفة بالأسهم الكويتية، وذلك بصافي شراء بلغ 535,8 مليون دينار.

وتركزت مشترياتهم منذ بداية العام عن طريق محافظ المؤسسات والشركات والتي حققت صافي شراء بلغ 541,42 مليون دينار من خلال عمليات شراء بلغت قيمتها 1,36 مليار دينار قابلها عمليات بيع بلغت 826,16 مليون دينار، كما اتجهت صافي تعاملات الأفراد الى الشراء بقيمة 1,2 مليون دينار بينما حققت صناديق الاستثمار صافي بيع بلغ 6,82 ملايين دينار.

وخلال تعاملاتهم بشهر يوليو الماضي حقق الاستثمار الأجنبي صافي شراء بلغ 75,73 مليون دينار، حيث تركزت مشتريات الأجانب في هذا الشهر من خلال المؤسسات والشركات والتي حققت فائض شراء بقيمة 78,88 مليون دينار، كما حققت تعاملات الأفراد صافي تعاملات شرائية بقيمة 102,13 مليون دينار ببنما اتجهت صافي تعاملات صناديق الاستثمار الى البيع بقيمة 3,25 ملايين دينار.

تزامنت مشتريات الأجانب مع المكاسب التي حققتها البورصة الكويتية خلال شهر يوليو، حيث ارتفعت القيمة السوقية بنحو 4,1٪ خلال شهر يوليو الماضي اذ بلغت بنهاية تعاملات شهر يوليو 45,82 مليار دينار ارتفاعا من 44,004 مليار دينار بنهاية شهر يونيو الماضي أي ان السوق حقق مكاسب تقدر بـ 1,8 مليار دينار.

كما ارتفع مؤشر السوق الأول محققا مكاسب شهرية بلغت نسبتها 4,3٪ محققا 360 نقطة ليصل المؤشر الى 8603 نقاط ارتفاعا من 8243 نقطة بنهاية يونيو الماضي كما ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 4,2٪ محققا 308 نقاط ليصل الى 7716 نقطة ارتفاعا من 7408 نقاط بنهاية يونيو الماضي كما حقق مؤشر السوق الرئيسي ارتفاع بنسبة 3,4٪ محققا 195 نقطة ليصل إلى 5875 نقطة من 5680 نقطة بنهاية يونيو الماضي.

مبيعات كويتية

وعلى صعيد تعاملات المستثمرين الكويتيين في البورصة الكويتية فقد بلغ صافي تعاملاتهم خلال الأشهر الـ 7 الأولى من العام الحالي بالبيع بقيمة 523,11 مليون دينار، حيث تركزت مبيعات المواطنين في الأشهر الـ 7 الأولى من خلال محافظ المؤسسات والشركات بقيمة 203,11 ملايين دينار.

كما حققت تعاملات محافظ الأفراد صافي تعاملات بيعية بلغت 133,64 مليون دينار وبلغت تعاملات محافظ صناديق الاستثمار صافي تعاملات بيعية بقيمة 62,71 مليون دينار، كما حققت محافظ العملاء صافي تعاملات بيعية بلغت قيمتها 123,65 مليون دينار.

وخلال تعاملات شهر يوليو بلغ صافي تعاملات الكويتيين البيعية 65,06 مليون دينار، حيث تركزت مبيعات المواطنين خلال هذا الشهر من خلال تعاملات محافظ المؤسسات والشركات بقيمة 39,51 مليون دينار.

كما بلغت محافظ العملاء صافي تعاملات بيعية بقيمة 19,66 مليون دينار وبلغت محافظ صناديق الاستثمار بصافي تعاملات بيعية بلغت قيمتها 10,58 ملايين دينار بينما اتجهت صافي تعاملات محافظ الأفراد الى الشراء بصافي بلغ قيمته 4,69 ملايين دينار.

مبيعات خليجية

خالفت تعاملات الخليجيين نهج الأجانب في الأشهر الـ 7 الأولى من العام الحالي فقد بلغ الاستثمار البيعي لهم 12,68 مليون دينار بدعم من مبيعات المؤسسات والشركات، حيث وصل صافي بيعهم منذ بداية العام الى 14,77 مليون دينار.

كما بلغ صافي تعاملات الأفراد البيعية 2,79 مليون دينار بينما حققت محافظ العملاء صافي تعاملات شرائية بلغت 43,82 ألف دينار، كما حققت صناديق الاستثمار الخليجية صافي شراء بقيمة 4,83 ملايين دينار.

وخلال تعاملاتهم بشهر يوليو الماضي فقد حقق الاستثمار الخليجي صافي بيع بلغت قيمته 10,67 ملايين دينار، حيث تركزت مشتريات الخليجيين في هذا الشهر من خلال محافظ المؤسسات والشركات والتي حققت فائض بيع بقيمة 8,72 ملايين دينار.

كما حققت محافظ الأفراد صافي مبيعات بقيمة 1,75 مليون دينار وحققت محافظ العملاء الخليجيين صافي تعاملات بيعية بقيمة 15,04 ألف دينار وحققت أيضا محافظ صناديق الاستثمار صافي تعاملات بيعية بقيمة 176,33 ألف دينار.

تراجع حسابات «البورصة» النشطة إلى 20,3 ألف حساب بنهاية يوليو

شريف حمدي

تراجعت حسابات التداول النشطة بالبورصة الكويتية بنهاية تعاملات يوليو الماضي، وذلك رغم الأداء الإيجابي في مجملة لمؤشرات ومتغيرات سوق الأسهم الكويتي خلال تعاملات الشهر الماضي.

ويبدو ان أعداد حسابات الكويتيين والخليجيين والأجانب على حد سواء تراجعت جراء انخفاض عدد جلسات التداول في الشهر الماضي لتعطل السوق بمناسبة عيد الأضحى.

وانخفضت عدد الحسابات النشطة خلال الشهر الماضي بنحو 334 حسابا بنسبة 1,6٪ مقارنة بشهر يونيو الذي سبقه، حيث بلغ عدد الحسابات النشطة في الشهر الماضي 20,282 حساب مقارنة بـ 20,616 حسابا.

وبذلك بلغت نسبة الحسابات النشطة بنهاية يوليو الماضي 4,9٪ من إجمالي الحسابات التي لها الحق في التداول بأسهم البورصة طبقا لإحصائيات البورصة بنهاية شهر يوليو الماضي والتي تقدر بـ 414,225 حسابا، لتبلغ نسبة الحسابات الخاملة والتي لم يجر التداول عليها إلى 95,1٪ من إجمالي حسابات التداول.

وسجلت حسابات الكويتيين خلال تعاملات الشهر الماضي انخفاضا لافتا بنسبة 1,7٪، إذ بلغ العدد 18,390 حسابا نشطا تراجعا من 18,708 حسابات في الشهر قبل الماضي، فيما بلغت الحسابات غير النشطة 373,573 حسابا.

كما انخفضت عدد حسابات الخليجيين النشطة بنسبة 0,9٪ في الشهر الماضي مقارنة بالشهر الذي سبقه ليصل عدد الحسابات إلى 322 حسابا، وذلك انخفاضا من 325 حسابا الشهر قبل الماضي، ويقدر عدد الحسابات غير النشطة للخليجيين 4180 حسابا.

فيما تراجعت حسابات الأجانب النشطة بنسبة 0,9٪ في الشهر الفائت مقارنة بالذي سبقه، حيث بلغ عدد حسابات الأجانب النشطة 1570 حسابا مقارنة بـ 1583 حسابا، ويقدر عدد الحسابات غير النشطة للأجانب بـ16,190 حسابا.

في سياق آخر، تعرضت بورصة الكويت لتراجع جماعي لمؤشراتها مع نهاية تعاملات امس في ظل أداء يتسم بالتذبذب بشكل عام خلال هذه الفترة تأثرا بالأسواق العالمية، وعلى ضوء هذه التراجعات خسرت البورصة بنهاية التعاملات 260 مليون دينار بنسبة 0,6٪ لتتراجع القيمة السوقية إلى 45,855 مليار دينار من 46,115 مليار دينار بنهاية اول من أمس.

وتراجعت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 28٪ بمحصلة 63,4 مليون دينار انخفاضا من 88,2 مليون دينار أول من امس، وتركزت السيولة حول اسهم جي اف اتش والوطني وبيتك واستهلاكية، إضافة إلى أهلي متحد.

فيما انخفضت كميات الأسهم المتداولة بشكل لافت بنسبة 34,7٪ بتداول 282,3 مليون سهم انخفاضا من 432,2 مليون سهم أول من امس.

وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,5٪ خاسرا 43,9 نقطة ليصل إلى 8619 نقطة، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,7٪ بفقد 45,5 نقطة ليصل إلى 5851 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0,5٪ بخسارته 43,7 نقطة ليصل إلى 7722 نقطة.